

أقل من مخالفتين يوميًا فقط في السويداء

السويداء - عبير صيموعة

تمكنت دوريات الترميم ودائرة حماية المستهلك في السويداء تنظيم ٢٤ ضبطاً تموينياً منذ بداية شهر رمضان منها ١٣ ضبطاً عدم إعلان عن الأسعار والبيع بسعر زائد ونقص في بطاقة البيان إضافة إلى ٤ ضبوط عدم وجود فواتير كما تضمنت الضبوط ضبط تصريف غير مشروع بمادة الغاز المنزلي وآخر بالشرع والتصرف غير المشروع بمادة الدقيق التمويني و٤ ضبوط بالتصرف غير المشروع بالمازوت إضافة إلى ضبط تصنيع منظفات نوكما.

وبين مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في السويداء فادي مسعود أن دائرة حماية المستهلك منذ بداية العام الحالي وحتى ٢٠/٥/٢٠١٨ نظمت ٢٠٣ ضبوطاً تموينية مباشرة بمخالفات متعددة شملت عدم الإعلان عن الأسعار وتقاضي سعر زائد - ضبوط بدل الخدمات - ضبوط فواتير - نقص بطاقات البيان - حيازة مواد منتهية الصلاحية - غش بالتعاقد إضافة إلى الضبوط المتعلقة بالمرحوقات من غاز ومشتقات نفطية حيث تم تنظيم ٢١ ضبطاً بمخالفات تصريف غير مشروع وتقاضي سعر زائد ونقص بالكيل كما تم تنظيم ١٤ ضبطاً تموينياً بمخالفات تتعلق بمادة الخبز التمويني والأفران حيث شملت المخالفات إنتاج خبز سيء وتصريف غير مشروع بمادة الدقيق وبيع الخبز التمويني بسعر زائد إضافة إلى بيع الخبز التمويني من دون اعتماد رسمي مشيراً إلى أنه جرى توقيف ٩ معتمدين وموزعي غاز ومحطة من التزود بالمرحوقات بناء على قرارات لجنة المرحوقات المركزية ولفترة تراوحت بين شهر واحد و٦ أشهر كما جرى وللفترة نفسها إغلاق ٧ محال تجارية إغلاقاً إدارياً تراوحت فترة الإغلاق من ٣ أيام إلى شهر لافتاً إلى أنه جرى سحب ٢٥٢ عينة من مواد غذائية وغير غذائية منذ بداية العام وبعد الفحص تبين وجود ٧٧ عينة مخالفة منها ١٥٧ مطابقة إضافة إلى ١٨ عينة قيد التحليل كما تم تلقي ١١ شكوى هاتفية و٢٦ شكوى خطية عولجت أصولاً.



التعديلات تنصف المرأة.. والتعويض للمطلقات سواء كن غنيات أم فقيرات الانتهاء من تعديل مشروع قانون جديد للأحوال الشخصية



محمد منار حميجو

أعلنت مصادر في المحكمة الشرعية في دمشق الانتهاء من تعديل قانون الأحوال الشخصية السورية، موضحة أن التعديل اشتمل على الكثير من الأمور منها تعويض المرأة في الطلاق التعسفي سواء كانت فقيرة أم غنية. وفي تصريح له الوطن، أضافت المصادر: كان سابقاً يتم تعويض المرأة فقط في حال الفقر والبؤس، معتبرة أنه كان مجحفاً بحقها وتمت المطالبة سابقاً بتعديل هذا النص لأن الطلاق التعسفي فيه ظلم للمرأة وتوسع من الزوج في استخدامه. وأكدت المصادر أن التعديل اشتمل على الكثير من الأمور منها المصطلحات التي تعتبرها منظمات حقوق المرأة أنها تظلم المرأة، ضاربة مثلاً كلمة تحل له تم تعديلها إلى يخلان ليعضهما علماً أن الأولى أصح لغوياً إضافة إلى تعديل العديد من المصطلحات. ولققت المصادر إلى أنه تمت مراعاة المقترحات المقدمة من منظمات والمجموعات التي تعنى بحقوق المرأة لإخراج قانون يتوافق عليه الجميع، مشيرة إلى أنه تم الاستماع إلى الآراء المختلفة في هذا الموضوع لما لهذا القانون من أهمية كبيرة باعتبار أنه يشتمل على حياة المواطنين من رحم أمهاتهم إلى ما بعد موتهم. وتعتبر بعض الجمعيات المدنية التي تعنى بحقوق المرأة أن هناك العديد من القوانين ظلمت المرأة مثل قانوني الجنسية والأحوال

الشخصية وخصوصاً ما يتعلق بموضوع الزواج والطلاق والحضانة وغيرها من الأمور الولاية إضافة إلى بعض المواد المنصوص عليها في قانون العقوبات السوري الذي فيها إجحاف واضح بحق المرأة مثل المادة ٥٤٨ التي تنص على العذر المخفف في جرائم الشرف، ومن ثم رفعت صوتها مطالبة بتعديل هذه القوانين. وفي غضون ذلك أكدت المصادر أن معدل المهور التي تتبناها المحاكمة مليوناً ومئتين ومئة ألف، وكاشفة أن هناك حالات زواج تم تثبيتها على مهر ٦٠٠ ليرة أي ٤٠٠ ليرة وقدم و٢٠٠ ليرة

عن مدى رضاها عن المهر. وأكدت المصادر أن ورود حالات زواج يهر غال إلى المحكمة قليلة مثل أن يسجل الزوج ١٠٠ مليون ليرة مهرًا للزوجة، مضافة: مثل هذه الحالة حدثت في العام الماضي ثم تكررت بعد أسبوعين. وأشارت المصادر إلى أن المحكمة تبنت حالات زواج به ملايين مهرًا إلا أن هذه الحالات قليلة أيضاً، موضحة أن الشرع لم يحدد أبداً وأعلى المهر لكن هذا لا يعني أن يكون هناك ظلم للمرأة ولذلك يتم النظر إلى مهر المثل.

مؤخر إضافة إلى تثبيت حالات زواج على مهر قدره ألفا ليرة. وأوضحت المصادر أن القاضي لا يتدخل في التقني وتوجيهها لتلبية احتياجات سوق العمل والالتزام مع القطاع الخاص الصناعي للعمل على التوسع في تجربة التعليم المزدوج من خلال توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة التربية واتحادات غرف الصناعة والتجارة والزراعة والسياحة والتدريب وتأهيل طلاب التعليم المهني وتطوير قدراتهم. ولفتت المصادر إلى أن المهر هو حق للمرأة وبالتالي لا بد من حفظه، مؤكدة أن القاضي يدين في مسألة المهر كثيراً حينما يسأل الفتاة

مفاضلة لقبول أطباء مقيمين في القنيطرة لم يتقدم لها سوى ٨ فقط منهم ٦ أسنان!

القنيطرة - خالد خالد

وعن المشافي الخاصة الأمر الذي يعكس على مستوى العمل والأداء الصحي ويحفز والخدمة المقدمة. من جانبه أشار مدير صحة القنيطرة الدكتور عوض العلي إلى أن وزارة الصحة أعلنت عن مفاضلة خاصة لقبول أطباء بشريين عامين وأطباء أسنان بقصد الاختصاص لمصلحة مديرية صحة القنيطرة مشفى الشهيد مدوح أباطة حصراً وذلك خلال شهر شباط الماضي بهدف استيعاب أكبر عدد ممكن من الأطباء البشريين والأسنان الراغبين في الإقامة بقصد الاختصاص لسد النقص الكبير في عدد من الاختصاصات الطبية.

وأوضح العلي أن المفاضلة كانت لاستيعاب نحو ٧٦ طبيباً من الجامعات الحكومية السورية وغير السورية إضافة إلى ٣١ طبيباً من الجامعات السورية الخاصة وتأهيلهم مهنيًا لتلبي الاختصاص المؤهل لتقديم الخدمات الصحية في مشفى الشهيد مدوح أباطة باعتباره المشفى الوحيد في محافظة القنيطرة. وبين العلي أنه لم يتقدم للمفاضلة سوى ثمانية أطباء فقط ستة منهم أسنان وواحد مخبري وواحد نسائية. يذكر أنه يوجد حالياً بمشفى أباطة أكثر من ٣٠ طبيباً مقيماً باختصاص أسنان وجراحية فكية.

ليس خافياً على أحد أن القطاع الصحي في محافظة القنيطرة يعاني نقصاً واضحاً في الكوادر الطبية سواء في المراكز الصحية العاملة أم في مشفى أباطة الوحيد في المحافظة، وعلى أرض الواقع لم تفلح وتتم زيارات وزير الصحة المتعاقبة لمشفى أباطة وأخرها منذ نحو شهرين في حل قضية نقص الأطباء، وبقيت وعود الوزير برفد المشفى بالأطباء الاختصاصيين والمقيمين على حالها وتحت سقف التوقعات رغم تأكيده على تقديم الدعم اللازم للقطاع الصحي بهدف رفع مستوى العمل وتحسين الخدمات الطبية المقدمة للمرضى وتوفير كل احتياجات المراكز الصحية من أوعية ومستلزمات طبية، والسؤال الذي يطرح نفسه بكل قوة: ما فائدة الأجهزة والمستلزمات والأدوية إذا لم توجد الطبيب الذي يستثمر كل ذلك خدمة للمرضى والمراجعين؟

وأكد أحد الأطباء فضل عدم ذكر اسمه أنه لا يمكن تخفيف الأطباء للعمل في مشفى أباطة والمراكز الصحية في القنيطرة والاستمرار في العمل إلا من خلال إجراء عدة أهمها إصدار قانون تفرغ الأطباء وتحسين الرواتب والأجور ومنح المكافآت الجزئية تحفيزاً لاستقدام الأطباء الأخصائيين لتأمين حياة أفضل للطبيب الذي يستغني عن عيادته

٢٥٢ مخالفة تموينية منذ بداية شهر رمضان في حمص

حمص - نبال إبراهيم

بين مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حمص محمود صليبي له الوطن، أن المديرية ومنذ بداية شهر رمضان المبارك نظمت بحق الفعاليات الاقتصادية والمحال التجارية والأفران المختلفة ٢٥٢ ضبطاً تموينياً. وأوضح صليبي أن المخالفات تنوعت من مخالفة لعدم الإعلان عن الأسعار والفواتير وعرض وبيع مواد منتهية الصلاحية ومواد أخرى إغاثية إضافة إلى البيع بسعر زائد وعدم تقديم بيان تكلفة والأرباح بالدقيق التمويني لتفاهم باللحم المزدوج خارج المسلخ. عدا عن المخالفات المتعلقة بالأفران ومادة الخبز. ولفت صليبي إلى أنه تم تشديد الرقابة على المخازن التموينية وتمت متابعة موضوع نوعية الخبز ووزن الرطبة إضافة إلى العمل على تأمين المادة لجميع القرى والبلدات المحررة بالرفيق الشمالي والشمالي الغربي للمحافظة. وأشار صليبي إلى أن عناصر مديرية حماية المستهلك نظمت ٣١ ضبطاً بمخالفات تتعلق بالأفران بشكل عام منها للتصرف بالدقيق التمويني لغير الغاية المخصصة وعدم تصنيع كميات أخرى من الدقيق وتعبئة كل ربطي خبز بواحد. أكد صليبي سحب ٥٦ عينة من المواد الغذائية ومستلزمات المائدة الرمضانية من تمر وعصائر والبيان وغيرها لتحليلها في مختبر المديرية والتأكد من صلاحيتها وموافقها للشروط الصحية المطلوبة.

وزارة التربية تضرد أوراقها أمام الحكومة

خميس: تحسين وضع المدرسين لبناء تنمية تعليمية حقيقية الوز: إطلاق المنصة التربوية السورية تجريبياً



هناك غانم

الهوية الوطنية والقيم الإنسانية ومتطلبات التنمية من خلال تنفيذ مناهج الدراسات الاجتماعية من الصفوف الأولى والسادس والسابع والأول الثانوي. كما تم العمل على إيلاء الأهمية لتعليم الأطفال المتسربين أو الذين لم يلتحقوا بالمدارس من خلال الاستفادة من فرص التعليم البديل وإجراء دورات للتأهيل المؤجل لنجاحهم حيث استفاد من هذه الفرصة ٢٤ ألف تلميذ في العام الماضي وسيتم تنفيذ الخطة للعام الحالي في الشهرين السابع والثامن القادمين. كما تضمنت الرؤية تطوير منظومة القيم التربوية من خلال وضع مسودة الدليل الوطني للتقويم من أجل التعليم وإعداد مربين مركزيين وفرعيين على كيفية بناء الاختبارات، ووضع خطة للتنمية الإدارية في الوزارة وإطلاق مشروع الديوان الإلكتروني لتبسيط الإجراءات الإدارية. وفيما يخص التعليم التقني والمهني تضمنت الرؤية العمل على تطوير مناهج التعليم التقني

خصصت الحكومة ضمن برنامج عملها التثبيعي الذي بدأت مؤخرًا للإطلاع على نسبة تنفيذ خطط ومشاريع الوزارات بهدف تذليل أي تحديات أو معوقات اجتماعها بالأسس عرض ما تم تنفيذه من خطة ومشروع وزارة التربية وما هو قيد التنفيذ حالياً ورويتها المستقبلية لهذا القطاع برئاسة رئيس مجلس الوزراء عماد خميس.

وتضمنت الرؤية تطوير منظومة القيم التربوية من خلال تفعيل الموارد البشرية في مجال المناهج المطورة حيث تم في هذا المجال إعداد ٩٣ مدرباً مركزياً لتدريب المعلمين والمدرسين في مختلف الاختصاصات، كما تم تدريب ٢٥٥٠٠ مدرس ومعلم ومدرسة مساعد على المناهج المطورة، إضافة إلى تدريب ٩١٥ موجهاً تربوياً لمدارس الحلقة الأولى وتدريب ٩٦٥ موجهاً اختصاصياً. أما في مجال إعادة إعمار المدارس فبلغ مجموع المدارس المنفذ ٤٠٦ مدارس في مختلف المحافظات ويتم حالياً تنفيذ ٥٦٠ مدرسة أخرى وتم الطلب من لجنة إعادة الإعمار إضافة اعتمادات بقيمة ٤.١٩٩ مليارات ليرة لترميم المزيد من المدارس المتضررة بفعل الإرهاب والتي تبلغ ٨٠٠٠ مدرسة على مستوى المحافظات كما يتم العمل على تطوير المناهج والاهتمام بقضيته

بدرية بلا صرف صحي!!

طرطوس - الوطن

اشتكى أهالي قرية (بدرية) له الوطن» معاناتهم من الواقع السيئ لطرق وشوارع القرية بسبب التأخير الكبير من قبل فرع السود في إنجاز مشروع الصرف الصحي للقرية، مبيّن أنه حتى الآن لم يتم الانتهاء من المشروع الذي يوشه منذ ٤ سنوات وما زالت الطرق الرئيسية التي مدت البواري ضمنها من دون ترميم وتعبيد وترقيت وهناك طرق فرعية لم ينته العمل بها وتشكل مع الريكات المفتوحة مصائد للأطراف والسيوح إضافة للأضرار التي تسببها للسيارات.. والمشكلة أن الجهة المشرفة غائبة والجهة المنفذة تعمل على كبتها وبفترات متقطعة رغم مراجعة الجهات المحلية. رئيس بلدية الشيوخ سعد محمد سليمان الذي تقع القرى التي يشملها المشروع ضمن قطعه أكد له الوطن» أن البلدية تتابع المشروع مع الجهات المشرفة والمنفذة أولاً بأول بغية استكمالها وإنهاء معاناة المواطنين، وتوقع أن يتم تزيين الشوارع قريباً. علماً أن البلدية رفعت مذكرة للمحافظة بهذا الخصوص مشيراً إلى أن خطوط الصرف الصحي سنتهي إلى نهر الغمقة وليس إلى محطة معالجة. أما مدير فرع الشركة المنفذة (السود) أحمد عبد الله فأكد أنه سيتم تزيين الشوارع خلال أسبوعين في حال سمحت الظروف الجوية بذلك، مشيراً إلى أن مشروع الصرف الصحي ضمن قرية بدرية يحتاج لتنفيذ ثلاث وصلات جديدة الأولى بطول ٣٠٠/م والثانية بطول ٧٠٠/م والثالثة بطول ٥٠٠/م وهي خارج الأعمال العقدية وتحتاج لبعض الموافقات حتى تتمكن من تنفيذها، لكن ذلك لن يمنع الفرع من إكساء الأماكن الجاهزة، مبيّناً أنهم لم يتأخروا رغم الصعوبات والعقبات التي واجهتهم.

على أي حال -الكلام للمحرم- تأمل الإسراع في استكمال كل مكونات المشروع وفي إكساء الطرق الجاهزة كما نطالب بسرعة التعاقد على تنفيذ محطة معالجة في نهاية الخطوط حتى لا نحول نهر الغمقة إلى نهر للصرف الصحي بعد أن تم تحويل جميع مشاريع الصرف الصحي الموجودة على امتداده من عند صافيتا إلى طرطوس إلى سريه بكل أسف!